



السيد المستشار / هشام بدوي

رئيس مجلس النواب

الفصل التشريعي الثالث

(٢٠٢٦-٢٠٣١)

يعد السيد المستشار / هشام بدوي من القامات القضائية والرقابية البارزة في جمهورية مصر العربية، عبر مسيرة مهنية ممتدة في خدمة العدالة والعمل العام، اتسمت بالانضباط المؤسسي والرؤية القانونية الرصينة.

وقد استهلّ سيادته مسيرته في سلك النيابة العامة بتعيينه وكيلاً للنائب العام، حيث تدرّج في مناصبها، مباشرةً لاختصاصاتها في التحقيق والتصرف في القضايا الجنائية، ولا سيما الجرائم الماسة بأمن الدولة والمال العام، إلى أن شغل منصب محامٍ عام أول لنيابة أمن الدولة العليا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٢، بما أتاح له الإلمام الدقيق بطبيعة القضايا ذات الأثر الاستراتيجي، وإعمال صحيح القانون في شأنها، وانتقل سيادته إلى منصة القضاء بمحكمة استئناف القاهرة حيث عمل رئيساً بها، مشاركاً في إرساء المبادئ القضائية وتكريس ضمانات التقاضي، بما يعكس التزامه الراسخ باستقلال القضاء وحسن سير العدالة.

كما أسند إلى سيادته منصب مساعد وزير العدل لشؤون مكافحة الفساد، فأسهم في دعم التوجهات الوطنية في هذا المجال، وتعزيز أطر التنسيق المؤسسي، وتطوير المقاربات التشريعية والتنفيذية ذات الصلة، بما يتسق وأفضل الممارسات الدولية.

وقد تقلّد سيادته رئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات بدرجة وزير خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٤، حيث اضطلع بقيادة الجهاز الأعلى للرقابة المالية في الدولة متولياً الإشراف على حماية المال العام، وإحكام منظومة الرقابة والتدقيق، وتفعيل آليات المساءلة، بما يعزز كفاءة إدارة الموارد العامة ويرسخ مبادئ الشفافية والإفصاح، فضلاً عن تمثيله الدولة المصرية في المحافل الدولية والإقليمية ذات الصلة، كما شغل عضوية مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، وعضوية مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، في إطار الإسهام في دعم منظومة الرقابة والإشراف المالي وتعزيز كفاءة المؤسسات الاقتصادية.



وعلى الصعيد الدولي، حظي سيادته بثقة المنظمات الدولية، فتولّى عددًا من المناصب الرفيعة، من بينها النائب الأول لرئيس المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، ورئاسة مجلس المراجعين للاتحاد الإفريقي، إلى جانب عمله مراجعًا خارجيًا لعدد من المنظمات الدولية، من بينها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة السياحة العالمية، فضلًا عن رئاسته لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال، وهو ما يعكس مكانته المهنية المرموقة على الصعيد الدولي.

كما اضطلع سيادته بعضوية عدد من اللجان الوطنية المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وشارك في جهود تطوير التشريعات ذات الصلة، ومن بينها قوانين العقوبات ومكافحة الإرهاب، بما يعكس إسهاماته الفاعلة في دعم الإطار القانوني والمؤسسي للدولة.

وقد مثّل سيادته جمهورية مصر العربية تمثيلًا مشرفًا في العديد من المحافل الدولية، وشارك في الاجتماعات رفيعة المستوى للأجهزة العليا للرقابة المالية التابعة لمجموعة العشرين ومجموعة البريكس، كما أدار بنجاح ملف استضافة مصر للمؤتمر العام للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بما توجّج بقبول المجتمع الدولي لهذه الاستضافة، علاوة على رئاسته لوفود الجهاز المركزي للمحاسبات المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة لسنوات عدة.

ويشغل سيادته حاليًا منصب رئيس مجلس النواب للفصل التشريعي الثالث، حيث يواصل أداء دوره الوطني في دعم البنيان الدستوري، وترسيخ دولة القانون، وتعزيز الأداء البرلماني.